«المالية البرلمانية» تستكمل نقاش قانون هيئة أسواق المال في اجتماعات لاحقه

الجبري : الحكومة وعدت بتقديم تعديلاتها مكتوبة خلال 10 أيام لوجود ثغرات تشوب التطبيق

جانب من اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها امس بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبد المحسن المدعج التعديلات المقدمة على قانون هيئة اسواق المال

وقال مقرر اللجنة النائب محمد الجبري في تصريح للصحافيين ان لجنته قررت استكمال النقاش في التعديلات المقدمة على قانون هيئة اسواق المال في الاجتماعات المقبلة مضيفا ان الحكومة وعدت اللجنة بتقديم راي مكتوب حول التعديلات المقترحة على القانون خلال عشرة ايام

وذكر ان تطبيق القوانين قد يكشف بعض الثغرات التي تتطلب التصويب وان تطبيق قانون هيئة اسواق المال اكد الحاجة الى تعديل بعض مواده متوقعا ان تنجز اللجنة تقريرها في هذا الشان خلال اجتماعين او ثلاثة اجتماعات مقبلة

بسبب إزدراء الطلبة لبعضهم البعض على أساس طائفي

الفضل يسأل المليفي عن إجراءات وقرارات الوزارة حيال ظاهرة «الطائفية»

وجه عضو مجلس الامة النائب نبيل الفضل سؤالا برلمانيا الي وزير التربية حول اجراءات الوزارة في معالجة سلوك الطلبة اوضح فيه انه

في السادس عشر من أكتوبر 2012 صدر المرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2012 في شان حماية الوحدة الوطنية الذي يقضي في مادته الأول بان يحظر القيام أو الدعوة أو الحض بأي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص على كراهية أو إزدراء أي فئة من فئات المجتمع أو إثارة الفتن الطائفية أو القبلية أو نشر الأفكار الداعية إلى تفوق أي عرق أو جماعة أو لون أو أصل أو مذهب ديني أو جنس أو نسب ، أو التحريض على عمل من أعمال العنف لهذا الغرض ، أو إذاعة أو نشر أو طبع أو بث أو إعادة بث أو إنتاج أو تداول أي محتوى أو مطبوع أو مادة مرئية أو مسموعة أو بث أو إعادة بث إشاعات كاذبة تتضمن ما من شانه ان يؤدي إلى ما تقدم ، وأن تكون العقوبة في المادة الثانية بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على مائة الف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين

واضاف الفضل بان الكثيرا من أولياء الأمور يشتكون من ظهور سلوك خطير بين طلبة المدارس خصوصا طلبة

نبيل الفضل

المرحلة المتوسطة وما بعدها يتمثل بإزدراء الطلبة بعضهم لبعض على أساس طائفي دون أن تتخذ إدارات المدارس أي إجراء يعالج هذا السلوك أو التبليغ عن ذلك السلوك لقيادات الوزارة بحجة أن الوزارة لم تصدر اي قرارات إدارية تسمح لإدارات المدارس بمعالجة هذا السلوك ومعاقبة الطلبة على انتهاجه

وعليه سأل الفضل عن الاتي

ما الإجراءات المتبعة في وزارة التربية لمعالجة السلوك المشار إليه والذي انتشر بين طلبة المدارس بشأن احتقار الطلبة لبعضهم البعض على أساس طائفي ؟

وما هي القرارات الصادرة بشأن مواجهة الظواهر السلبية والسلوكيات التي تتمثل في احتقار الطلبة لبعضهم البعض على أساس طائفي ؟

وفي حال عدم وجود حلول عملية لهذه الظاهرة ارجو افادتي بالأسباب. وهل تلقت الوزارة أي تقرير أو بلاغ من أي مدارس الدولة على اختلاف مراحلها التعليمية عن تلك السلوكيات المشار إليها في صدر هذا السؤال ؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب ، فيرجى تزويدي بصور من تلك التقارير ، وكذلك إفادتنا بالإجراءات التي اتخذت بشانها؟

وهل هناك اجراءات معتمدة عند المدارس للحد من هذه الظاهرة؟

الغانم استقبل رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية العربية الخليجية

الغانم اثناء اجتماعه مع ماريني

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم امس رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية – العربية – الخليجية في مجلس الشيوخ الفرنسي السيناتور فيليب ماريني والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وحضر اللقاء امين سر مجلس الامة النائب يعقوب الصانع ورئيس بعثة الشرف المرافق النائب راكان يوسف النصف وعضو مجلس الامة النائب سيف مطلق العازمي.

عاشور يسأل العبد الله عن اللجنة الاستشارية للعمل على تطبيق أحكام الشريعة

صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالاً برلمانيا الي وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء حول لجنة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية

مطالبا بتزويده بكشف لاسماء أعضاء اللجنة الاستشارية للعمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وقيمة المكافأة الشهرية التي يحصلون عليها وطبيعة عمل اللجنة وكم عدد العاملين الكويتيين والاجانب فيها وما هي تخصصاتهم العلمية وكم قيمة الميزانية المرصودة لهذه اللجنة وما هي أوجه الصرف منذ بداية تشكيلها وحتى ورود السؤال وانتهى الي المطالبة بكشف موضح فيه المشاريع التي قامت بها اللجنة وتكلفة كل مشروع على حدة ، وما هي المشاريع التي ستقوم اللجنة بها والقيمة المتوقعة لكل مشروع.

سأل عن سبب عدم الاستعانة بالنيابة العامة للتحقيق في واقعة سرقة السلاح

الطريجي للخالد: هل تكرار هذه الحوادث يعطي مؤشراً إلى التسيب الامني؟

تقدم عضو مجلس الامة النائب عبدالله الطريجي بسؤال لوزير الداخلية حول سرقة الاسلحة من مخازن الادارة العامة للقوات الخاصة مستفسرا عن كيفه اكتشاف سرقة الأسلحة الأخيرة من مخازن الإدارة العامة للقوات الخاصة ومتى تم ذلك وما هو عدد ونوع الأسلحة المسروقة وما هو النظام الأمني او الآلية المتبعة في حفظ الأسلحة في المخازن والكيفية التي يتم فيها تسليمها للعناصر المختصة واستلامها منهم

واضاف الطريجي ان تكرار السرقات يعطي مؤشر خطير جدا للتسيب الأمني والخلل الواضح في الإدارة العامة للقوات الخاصة وعليه لماذا لم تقم الوزارة بإجراءات فعالة لإصلاح الخلل وتغيير او استبعاد القيادات التي لا تتمتع بالكفاءة المناسبة لاسيما ان ما

عبدالله الطريجي

يثير علامات الاستفهام انه في السرقات التي حصلت مؤخرا وكذلك السرقة الأخيرة عدم تواجد المدير العام العميد على ماضي فهل هناك رابط في الأمر وطالب بأفادته بالإجراءات التي تمت من قبل الوزارة وبالتفصيل من وقت اكتشاف اول سرقة وحتى الوقت الحالي و لماذا لم يتم الاستعانة بالنيابة العامة للقيام بما يلزم ولتحقيق الشفافية في التحقيق في ملابسات واقعة السرقات وما لسبب في استمر وكيل وزارة الداخلية بعد صدور مرسوم تعيينه وكيلا للداخلية بالإشراف على القوات الخاصة ولم يكلف أحد القيادات بالإشراف على الإدارة العامة للقوات الخاصة وما هو رأي وزير الداخلية بالكتاب المرسل بتاريخ 2011/8/11 من العميد على ماضي للسيد مدير عام الإدارة العامة للإمداد والتموين والذي يفيد بفقدان عدد 3 أسلحة نوع (MP5) اثناء التدريبات البحرية بتاريخ 2011/3/7 والتي تم العثور عليها حاليا من ضمن المسروقات الأخيرة ؟

تقديراً للدور الذي قاموا به لحماية امن الوطن والمواطنين

عسكر .. يقترح السماح بارسال أبناء المتقاعدين في الداخلية والدفاع للعلاج بالخارج

وكذلك السماح بإرسال والد ووالدة المتقاعد في وزارتي الدفاع والداخلية من عسكريين ومدنيين للعلاج بالخارج

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة بشان السماح للمتقاعدين في وزارتي الدفاع والداخلية من عسكريين ومدنيين بإرسال أولادهم حتى سن ٢٥ عاما للعلاج بالخارج

وقال العنزي ان المتقاعدين العسكريين والمدنيين بوزارتي الدفاع والداخلية افنوا حياتهم في سبيل حماية امن الوطن والمواطنين وحفظ الاستقرار الداخلي وحماية الحدود وضحوا في سبيل ذلك بالتواجد الدائم مع أسرهم وعوائلهم التي تفهمت لسنوات طويلة هذا الدور الوطني الذي يقوم به ذويهم المنتسبون بالداخلية والدفاع.

وهو ما يتطلب من الدولة ان ترد الجميل لأسر وعوائل المتقاعدين العسكريين والمدنيين من منتسبي وزارتي الداخلية والدفاع بتيسير شروط السماح بإرسال ذوي المتقاعدين للعلاج بالخارج

حيث ان المطبق حاليا بوزارتي الدفاع والداخلية فيه إجحاف لهم فلا يتم السماح الا بارسال زوجة وأولاد المتقاعد حتى سن ١٨ سنة فقط للعلاج بالخارج وهو سن صغير يمنع من ارسال الاولاد المصابين بامراض خطيرة تتطلب الابتعاث للعلاج بالخارج .

كما لا يتم السماح بإرسال والد ووالدة المتقاعد بالدفاع والداخلية للعلاج بالخارج رغم وجود حالات لأقارب متقاعدين بوزارة الدفاع ممن يعانون من امراض خطيرة من الآباء والأمهات .

وصفه برجل الدولة الذي يتعامل بشفافية في تطبيق القانون

الصالح للخالد نتمنى تجنيس أبناء الكويتيات وحملة احصاء 65

امتدح النائب خليل ابراهيم الصالح الموقف المسؤول الذي تعامل به معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ووزير الاوقاف بالوكالة الشيخ محمد الخالد مع حادثة سرقة الاسلحة من مخازن القوات الخاصة اذ كانت استجابته سريعة ولم يتردد في تشكيل لجنة تحقيق تستجلي الحقيقة مانحا اياها الصلاحية المطلقة التي تمكنها من استدعاء كل من يتطلب التحقيق معه ولا احد فوق القانون.وقال الصالح ان سرعة معالي وزير الداخلية وشفافيته في التعامل مع هذه الحادثة تحسب له كرجل دولة على انه الشخص المناسب في المكان المناسب

وفي شان اخر ثمن الصالح تحركات وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بقيامه بتطبيق القانون في منح الجنسية الكويتية لزوجات ابنائنا الكويتين تحت بند اعلان الرغبة اذ فتح الباب لزوجات الكويتين دون تمييز ووفقا للقوانين ممن تستوفي شروط الحصول على الجنسية.

خليل الصالح

لجنة الميزانيات والحساب الختامي ناقشت ميزانيتها للسنة المالية 2015-2014

عبد الصمد: طالبنا مسؤولي التطبيقي بضرورة وضع أسس واضحة للتعيين

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بمجلس الامة في اجتماعها امس ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية 2014-2015.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في تصريح صحافي عقب انتهاء اجتماع اللجنة ان اجمالي المصروفات المقدرة للسنة المالية 2014-2015 يقدر بـ435ر340 مليون دينار واجمالي الايرادات المقدرة والمتوقع تحصيلها للسنة المالية 2014-2015 يبلغ 151ر3 مليون دينار.

واضاف ان مصروفات الهيئة تتوزع على المرتبات 712ر160 مليون دينار والمستلزمات السلعية 030ر13 مليون دينار ووسائل النقل والمعدات 756ر6 مليون دينار اما المشاريع الإنشائية فتقدر بنحو 48 مليون دينار والمصروفات المختلفة 937ر111 مليون دينار.

وذكر عبد الصمد انه تم مناقشة ابواب المصروفات والايرادات وكيفية التوصل الى هذه التقديرات بكل باب موضحا ان اجمالي عدد الوظائف المقترحة للتعيين على الكادر العام 100 درجة وظيفية و30 درجة وظيفية للتعيين على الكادر الخاص وان عدد الشواغر المتاحة للتعيين بلغ 120 درجة وظيفية للكادر العام و12 للكادر الخاص.

واوضح ان اللجنة طالبت المسؤولين بالهيئة بضرورة وضع اسس واضحة للتعيين وشغل وظائف اعضاء هيئة التدريس لتحقيق العدالة بين المتقدمين و وضع اسس ومعايير محددة للترقيات وشغل المراكز الإشرافية.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات